دراسة د. سمحة. بأنه مما لاشك فيه أن ارتفاع معدلات الخصوبة هو سلاح ديمغرافي يمكن استخدامه في مقاومة الاحتلال، وهذا أمر يشغل، بالفعل، بال سلطات الاحتلال حاليا، فكيف يمكن معالجة هذا الوضع؟. يقول صاحب الدراسة: ان كسب الصراع الديمغرافي على المدى البعيد ضرورة وطنية ملحة تفرضها الظروف التي تجتازها المناطق المحتلة، وعليه فان تشجيع الخصوبة المرتفعة يلعب دورا ايجابيا ومهما في كسب الصراع. وهو يرى أن هنالك طريقتين رئيسيتين للمحافظة على معدلات الخصوبة المرتفعة.

الاولى: دعم الجهاز الصحي في المناطق المحتلة لتقديم الخدمات الصحية المجانية للمواطنين كافة، وبخاصة الاطفال والامهات الحوامل والنساء العاملات قبل الولادة وبعدها، مع تقديم العلاوات للاطفال والامهات العاملات حسب نظام يعد لهذه الغاية. وبهذا يتم تخفيض الاعالة عن الاسرة الى ان يصبح المعال قادرا على العمل بعد ان ينال قسطا من التعليم حسب امكانياته وقدراته وميوله ومواهبه الذاتية.

الثانية: دعم التنظيم الاجتماعي الاسري وتماسكه وارتباطه، فهو اقوى ترابط يمكن ان يبقي على زيادة معدلات الانجاب في المناطق المحتلة وهو، في الوقت نفسه، يدعم قوة الاسرة والعشيرة في مواجهة سلطات الاحتلال ويزيد من اهميتها لدى تلك السلطات، شريطة ان يتم بالطرق الصحيحة وان يرافقه توجيه وارشاد للسكان يبين لهم الاهداف المرجوة من ذلك، بحيث لا يستغل في احداث النزاعات العشائرية.

الهجرة الفلسطينية من فلسطين، وتطوراتها

كما تناولت الندوة، بعمق وتركيز، انماط الهجرة الفلسطينية من فلسطين واتجاهاتها ودواعيها. ولعل ابرز الدراسات التي تعرضت لهذه الهجرة، بالاضافة لدراسة د. موسى سمحة، هي دراسة جورج القصيفي الباحث في شعبة التنمية الاجتماعية والسكان التابعة للامم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا. وقد جاءت دراسته بعنوان «الهجرة القسرية للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣، الحجم، الخصائص والسياسات». وقد تعرضت هذه الدراسة الديمغرافية لحجم السكان في مرحلة ما قبل وما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والى اسقاط السكان المقيمين في الضفة الغربية ١٩٦٧/١٢/٣١ ـ ١٩٨٢/١٢/٣١. اما فيما يتعلق بالخصائص، فقد تم التطرق الى تهجير الاسرة، مكان الاقامة، حق العودة، المستوى التعليمي، التوزيع المهني. كما قام البحث بعرض السياسات العربية، والسياسات الاسرائيلية المتعلقة بالموضوع، وفصل أن السياسات الاسرائيلية تنحصر في مصادرة الاراضي واقامة المستوطنات. اما السياسات العربية، فقد تم التعرض الى:

- اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة.
- المحاور الرئيسية للصمود الاقتصادي.
- الوجه السياسي للصمود الاقتصادي.

وترجع الاهمية البارزة لدراسة القصيفي الى انها جاءت مبنية، وعلى اسس غاية في الدقة، على المحصلات الرقمية وايراد لائحة بـ ١٤ جدولا تغطي كافة الاوجه الديمغرافية للشعب الفلسطيني (انظر الجدول رقم ٩ الخاص بالمستوطنات والجدول رقم ١٠ الخاص بالاراضي المصادرة).

ولاكتمال صورة البحث، فقد ناقشت الندوة بحث د. بشارة خضر، الذي استشرف آفاق المستقبل الديمغرافي بالاستناد الى دراسة معدلات الولادات والنمو الفلسطيني العام. وفي رأي د. خضر، أن في العام ٢٠٠٠ سيبلغ عدد الفلسطينيين، في داخل الاراضي المحتلة وخارجها ما مقداره ٦,٨ مليون. وقد توقف الباحثون في الندوة امام هذه النقطة مطولا، لانها تظهر بأن هنالك تفوقا ديمغرافيا فلسطينيا سيحصل في الضفة الغربية وقطاع غزة من شأنه ان يسقط مقولة يهودية الدولة اليهودية، مما سيؤدي الى نزوع اسرائيل للعنف لتفريغ الضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين، ومن الممكن ان يؤدي الى ازدياد حدة العنف الاسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين لدفعهم إلى الهجرة الخارجية، مما يتطلب صموداً فلسطينياً وعربياً للتصدي لنتائج الزيادة الديمغرافية الفلسطينية.

ابرز التوصيات

اما التوصيات التي صدرت بعد الندوة، فإنا نورد ابرزها فيما يلي:

اولا: حول البيانات والاحصاءات:

(١) حث الدول العربية على توفير اكبر قدر ممكن من البيانات عن الشعب الفلسطيني المتواجد فيها.

(٢) ان تتضمن بيانات التعدادات والمسوحات في الدول العربية الفلسطينيين لتساعد على تقدير خصائص الشعب الفلسطيني المتواجد فيها، مثل